أصبحت عبارة دولة القانون من أكثر العبارات تداولاً في الخطاب السياسي والقانوني في العصر الحديث. لا يخلو منها هذا الخطاب في أي بلد، بغض النظر عن وضع القانون فيه سواء من حيث طريقة تشريعه أو أساليب . تطبيقه

ولا تختلف هذه العبارة عن عبارات وكلمات أخرى يكثر تداولها بغض النظر عن مدى انطباقها على الواقع، مثل حقوق الإنسان، وغيرها

وكان معناها الأول هو الاستقامة . Droit وكلمة قانون لاتينية الأصل وإحقاق الحق والعلاقة بين معنى الاستقامة ومفهوم القانون تبدو أكثر من قوية فالقانون في معناه المثالي أو المُبتغي يشبه مسطرة مستقيمة لا انحراف فيها ولا اعوجاج ولكن هذا المعنى لا يعبر إلا عن وجه واحد من أوجه متعددة للقانون في عالمنا الراهن، وهو أن يكون سيداً يخضع له الجميع، ويتساوون أمامه، دون فرق أو تمييز ويعبر الأصل اللاتيني لكلمة قانون من الناحية اللغوية عن هذا المعنى الذي تكون دولة القانون فيه هي التي تحق الحق باستقامة لا اعوجاج فيها ولكن هناك وجها آخر للقانون، وهو أنه تعبير عن حالة توازن القوى في المجتمع في لحظة معينة، بمعنى أن الأقوى هو الذي يضعه ويُطبعه ويُطبعه ويُعد هذا الوجه هو الأقدم في تاريخ

وفى هذا الوجه، لا يكون القانون مسطرة مستقيمة، بل قد يصبح هراوة غليظة يستخدمها الأقوياء لتحقيق مصالحهم، بشرط أن يتمكنوا من خلق شعور عام بأن هذا وضع طبيعى أو على الأقل مؤقت. ومن الضرورى أن يشعر الضعفاء في هذه الحالة بأن القادم أفضل مما هو قائم، لكى يرضوا بوضع قد لا يكون عادلاً

وثمة وجه ثالث للأدبيات التى تنطلق من منهج التحليل الطبقى، وهو أنه أداة لهيمنة الفئات الاجتماعية العليا فى المجتمع ويعود أصل هذا الوجه إلى نقد كارل ماركس لما أسماه القانون البورجوازى، ومناقشته لفلسفة الكي نقد كارل ماركس لما أسماه القانون البورجوانى، ومناقشته لفلسفة الكي عند هيجل

وحين ننظر إلى العالم حولنا نجد أوجه القانون هذه فى بلاده كلها ولكننا سنجد أيضا أن البلاد التى تعرف الوجه الأول للقانون هى الأكثر تقدما وإنجازاً ونجاحا